جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

المرحلة الرابعة

اسم المادة : تاريخ العراق المعاصر

التطورات السياسية في العراق 1933-1939

اسم التدريسي

الدكتورة: وفاء نزهة سليمان

1448هـ

2026م

تتويج غازي ملكا على العراق :

ولد غازي في مكة في (21 آذار 1912) و عاش سنوات طفولته الأولى تحت رعاية جده الشريف حسين بن علي . و وصل الى العراق في (5 تشرين الأول 1924) . و بعد صدور القانون الأساسي العراقي أصبح غازي و ليا للعهد ، و أهتم فيصل بإعداده لولاية العهد و تربيته تربية قومية عربية بموجب منهج خاص ، و أساتذته مختارين لهذه الغاية . و أرسِل في عام 1926 لإتمام دراسته في مدرسه هارو في بريطانيا ، و عاد الى العراق في (1 تشرين الثاني 1928) ، ثم دخل المدرسة (الكلية) العسكرية ، و كان لدراسته فيها تأثير كبير في بناء شخصيته و أقامه علاقات اجتماعية مع زملائه ، كما تأثر بالأفكار القومية لأساتذته وزملائه ، و تخرج من المدرسة العسكرية في تموز 1932 برتبه ملازم ثان خيال ، و أخذ والده يصحبه معه خلال زيارته لمناطق العراق المختلفة ، ويطلعه على أوضاع العراق و نضاله من اجل الاستقلال و الوحدة .

تولى غازي العرش نيابة عن والده مرتين في أثناء غياب والده خارج العراق ، الأولى من (5 حزيران – 3 آب 1933) ، و الثانية من (1 أيلول – 8 أيلول 1933) و قد تصرف غازي أثناء ولاية عهده بموجب الصلاحيات الدستورية المتقرنه بنصائح والده ، و قد لمع اسم غازي خلال معالجته لأحداث العراق الدستورية المقترنه بنصائح والده ، و قد لمع اسم غازي خلال معالجته لأحداث العراق الداخلية عام 1933 ، و اكتسب شعبيه واسعة بين العراقيين الذين وجدوا فيه الشخص الذي يمكنه ان يتحدى الانكليز و يجاهد رغباتهم ، حتى لقد اتخذ من ظهوره في المناسبات فرصة للتعبير عن مشاعر الشعب ضد الانكليز و الهتاف بسقوط بريطانيا .

ففي خلال زيارته للموصل في (27 آب 1933) استقبل استقبالا جماهيريا حافلا و كانت الجماهير تهتف (ليسقط البريطانيون ، ليسقط العدوان) . كما حصل غازي على

شعبية في صفوف الضباط الشباب ، الأمر الذي ادى الى ازدياد أواصر العلامة بينه و بينهم .

توفي الملك فيصل الاول في سويسرا ، في الساعه الحادية عشر و خمسه و أربعين دقيقة مساء يوم (7 أيلول 1933) بسبب انسداد الشرايين ، كما جاء في البيان الرسمي الذي أذيع يوم (8 أيلول) . و عند وصول الخبر الى الملك غازي ظهرت عليه علامات الارتباك ، فاتصل حال سماعه الخبر بالسفير البريطاني ، فرانسيس همفريز و اخبره بانه في وضع مضطرب بسبب و فاه والده و انه بحاجه الى تعاونه و تعاون الشخصيات البارزة معه ، فاتصل السفير بياسين الهاشمي ، وزير المالية و رئيس حزب الاخاء الوطني و نصحه بإتباع الأصول الدستورية ، وذلك بإعلان الأمير غازي ، ولي العهد ، ملكا على وجه السرعة في احتفال بسيط يحضره الوزراء و رئيسا مجلسي الأعيان و النواب ، ليقسم في حضورهم اليمين القانوني ، ثم يعلن خبر تتويجه على الشعب بإطلاق (101) إطلاقه مدفع ، و تستقيل الوزارة ثم يعاد تشكيلها .

في الساعة التاسعة و النصف من صباح (8 أيلول) توجه رئيس الوزراء و الوزراء و بعض النواب و الأعيان الى القصر الملكي و قدموا التعازي للأمير غازي ، ثم طلبوا اليه بصفته وليا للعهد ان يؤدي اليمين التي نص القانون الأساسي عليها تمهيدا لمبايعته ، فلما ادى اليمين أعلن رئيس الوزراء تتويجه ملكا فتقدم الحاضرون مهنئين ، و أطلقت المدفعية مائة طلقة وطلقة ، و أذيع البين التالي : ((جرى تحليف ولي سمو ولي العهد في الساعه العاشرة في هذا اليوم وفقا للمادة الحادية والعشرون من القانون الأساسي ، وأصبح متوجا ملكا على العراق باسم الملك غازي الأول بن الملك فيصل الأول)) .

ثم جرت حفلة التتويج في البلاط الملكي في الساعه الواحدة و اقتصرت على أعضاء الأسرة المالكة و رئيس الوزراء و الوزراء و رئيس مجلس النواب و رؤساء الوزارات

السابقة و الأعيان و النواب و قاده الجيش و رؤساء و قناصل الدول الموجودة في العراق .

و في يوم (11 أيلول) عقد مجلس الأمة اجتماعا غير اعتيادي لأداء الملك اليمين القانوني . و ألقى الملك غازي ، في المجلس كلمة أعلن فيها انه سيتبع سياسة والده التى هدفها السعي بالمملكة الى أوج التقدم و العمران ، و دعا أبناء الشعب الى مؤازرته في النهوض بالمسؤولية العظمى .

قوبل تتويج الملك غازي بردود فعل متباينة ، فتوقع بعضهم عدم إمكان استمرار التوازن السياسي الذي أوجده فيصل ، و نظروا الى الملك الجديد على انه لا يمتلك تدريبا و لا تجربة تمكناه من فهم عقلية الشعب ، و توقعوا عدم مقدرته على ممارسة نفوذ مؤثر على وزرائه و بالتدريج ستنتقل السلطة الفعلية الى الوزراء و خشوا ابتعاده عن الجيل القديم ، وبخاصة عندما لمسوا تأثره جدا بأفكار ضباط الجيش الشاب الذين كانوا يرافقوه دائما . و كان على رأس المتشائمين نوري السعيد و جعفر العسكري ، يقول الحسني : (لما نعى البرق الملك فيصل ، حدثت ولولة بين الوزراء و بعض الساسة حول شخصية الملك الجديد ، و عرف عن العسكري و نوري السعيد أنهما كانا يعارضان مناداة ولي العهد الأمير غازي ملكا ...) و لعل ذلك يرجع الى ما عرف عنه من حماسة وطنية وقومية .

أما لونكريك فعلى الرغم من وصفه الملك غازي بأنه كان جَمّ النشاط و وطنيا متحمسا و لطيفا ... و محبوبا لدى الجماهير ، ولدى الشبان من الضباط العراقيين ، أشار الى افتقاره الى الاهتمام بالشؤون العامة ، وانغماسه في الرياضة ، وقد ابعد عنه الأمل للتدليل على استعداده لأداره المهام الملكية العراقية .

و قال سندرس باشا طبيب العائلة الملكية العراقية : " و الواقع إننا يجب ان لا ننسى حقيقة انه كان في الحادية و العشرين من عمره جاهلا بأمور الدولة ، ولم يزود بالتدريب للنهوض بواجبات الملوكية ، عندما دعي في مفاجاة مثيرة لان يخلف اباه في منصبه . و

مع ذلك فانني اعتبره حاكما فتيا شجاعا كان يناضل ضد البلوى " .

اما الموقف الشعبي فقد كان على النقيض تماما ، كما يذكر الدكتور لطفي جعفر فرج ، اذ تجددت بتولي غازي العرش آمال الشعب في ان يكون عهده بداية جديدة لسياسة تطمئن تطلعاته في أزاله كل معالم النفوذ الأجنبي ، ومواصلة السير بخطوات أكثر سرعه لتحقيق الأهداف الوطنية ، استنادا الى السياسة الحازمة التي انتهجها عندما كان وليا للعهد ، وتوسمت الصحف فيه الخير ، و حاولت بعضها بسبب تحسسها لوطنيته واستبشارها بعهده ان تلفت الى سلبيات الوضع السابق ، وان يكرس نفسه للشعب .

الصراع بين السياسيين القدماء و سرعه تبدل الوزارات :

1. وزارة الكيلاني الثانية :

أدت وفات الملك فيصل الأول الى خلخلة الوضع السياسي في العراق ، حيث وجد السياسيون القدماء الذين رافقوا الملك فيصل الأول في حياته السياسية أنفسهم بعد وفاته في تنافس مستمر للتقرب الى الملك الجديد و التأثير عليه . و نظرا لان الملك الجديد ليس على اطلاع كاف بالأمور السياسية و بالمناورات التي تجري بين رجال السياسة وقع تحت تأثير هذا وذاك ، و لم يستطع ان يكون الحكم الفصل بين الساسة المتنافسين .

كان رشيد عالي الكيلاني على رأس الوزارة ، عند وفاة الملك فيصل الأول ، فقدم استقالته في (9 أيلول 1933) طبقا للتقاليد الدستورية ، فعهد الية الملك باعداه تأليفها ، فشكل الكيلاني وزارته الثانية في اليوم نفسه ، وضمت أعضاء الوزارة السابقة . وأعلن الكيلاني سياسة حكومته بقوله : "ان السياسة التي سارت عليها البلاد تحت قياده سيد البلاد الراحل ، و التي من أهم أركانها الاعتماد على الصداقة المتكونة بين المملكتين الحليفتين العراق و بريطانيا ، و التي صادق عليها مجلس الأمة ، سوف لا يطرأ عليها اي تغيير ، كما ان الوزارة ستسير بنفس العزيمة على تنفيذ تعهداتها

المعلنة ، وعلى تطبيق أماني البلاد الوطنية " .

أراد الكيلاني ومعه ياسين الهاشمي ، و حزبهما (حزب الإخاء الوطني) استغلال الفرصة التي وفرها موت الملك فيصل الأول للسيطرة على الملك الجديد و الحكم معا و التخلص من المعارضة في المجلس النيابي . و يقول ناجي شوكت :" انتهز الاخائيون هذه الفرصة فحاولوا السيطرة على البلاد ، فالملك لا يزال صبيا فيمكن استمالته الى جانبهم بيسر ، و السلطة التنفيذية لا تزال بأيديهم ، ولم يبق أمام طموحهم الا السلطة التشريعية فارتأوا ان يكون لهم الأكثرية المطلقة فيها ، و هذا لا يتحقق الا اذا استصدرت الوزارة أراده ملكية بحل مجلس النواب " .

قدم رشيد عالي الكيلاني طلبا الى الملك غازي ، في أواخر شهر تشرين الأول عام 1933 لحل المجلس النيابي بحجة ان العهد الجديد يتطلب السير على خطط جديدة تختلف عن الماضي ، و هذا يتطلب التعاون التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . فوجد الساسة المنافسون في طلب الكيلاني هذا محاولة لتصفيتهم و تقوية جانب خصومهم فبدوا بعقد الاجتماعات و إجراء المناورات لإقناع الملك غازي بعدم حل المجلس النيابي و إبعاد الاخائين عن الحكم ، و يبدو انه نجح في إقناع الملك برفض طلب حل المجلس النيابي . و يذكر غروبا ان انكلترا و أصدقائهم حذروا الملك من إعطاء الصلاحيات المطلقة المطلوبة لسواه لان عرشه سيكون مهددا من الوطنيين و من هنا رفض الملك طلب الحكومة . و الحقيقة ان انكلترا اتفقوا مع الملك في ان الاخائيين يحاولون إبعاد العناصر الأخرى ، و شجعوا الملك على إبعاد العناصر الموصوفة بأنها حكومية بحجة المصلحة العامة . و انضم الأمير عبد الله أمير شرق الأردن عم الملك ، الى هذا الرأي ، ونصح الملك غازي بعدم حل المجلس النيابي تحت اي ظروف كانت .

أدى رفض الملك حل المجلس النيابي الى مسارعة رشيد عالي الكيلاني الى تقديم استقالته في (28 تشرين الأول 1933) بعد ثمانين يوما فقط .

2- وزارتا المدفعي الأولى والثانية :

احتدم الصراع بين الساسة المتنافسين بعد استقلاله الكيلاني ، وطرحت أسماء ياسين الهاشمي ، زعيم حزب الإخاء ، وعلي جودت الأيوبي ، رئيس الديوان الملكي ، وجميل المدفعي رئيس مجلس النواب ، لتأليف الوزارة الجديدة ، وكانت نصيحة فرنسيس همفرير ، السفير البريطاني إلى الملك تقرر ان الأفضل للبلاد تشكيل وزارة من غير المنتمين للأحزاب ، من المستقلين المعروفين بالإخلاص له ، أما إذا اضطر إلى تكليف ياسين الهاشمي ، فعلى الهاشمي أن يتعهد لبريطانيا مسبقا بحل جميع القضايا المعلقة بينهما وبين العراق ، في هذه الحالة فان البلاد ستقع تحت وطأة استبداد حزب الإخاء الوطني . ويبدو أن هذه الآراء دفعت الملك إلى تكليف جميل المدفعي بتأليف الوزارة .

وحد الساسة المعارضون للأخائيين صفوفهم وتعاونوا مع جميل المدفعي لتأليف الوزارة الجديدة في (9 تشرين الثاني 1933) ، فوافق نوري السعيد بعد تردد على المشاركة في وزارة المدفعي ، وكذلك ناجي شوكت ، وهما من رؤساء الوزارات السابقين . ولم يكن المدفعي من المنتمين للأحزاب السياسية القائمة آنذاك فاعتمد في تأييد وزارته على كتلة نيابية تمثل الاغلبة في المجلس . وقد تضمن منهاج وزارته في السياسة الخارجية (المحافظة على أواصر المودة والصداقة القائمة بين مملكتنا والممالك الأخرى والسعي في تمكينها وتعزيزها على أساس المنافع المتبادلة) . وفي السياسة الداخلية (تنمية شعور الأمة بمسؤلياتها باحترام الإحكام الدستورية ،

والتقاليد الديمقراطية ، والابتعاد عن المتحيزات المخلة بمصالح الدولة) .

وفي عهد وزارة المدفعي حدث الإضراب ضد شركة التنوير (الكهرباء) في يوم (5 كانون الأول 1933) وقد هيأت للإضراب وقادته نقابة (اتحاد العمال في الكهرباء) التي ظهرت إلى الوجود في (11 أيار 1932) أثر توحيد جمعية عمال نشاطها ، فطالبت الحكومة بتشريع قانون خاص لحماية العامل العراقي ، وبدأت بتسجيل أسماء العمال العاطلين وفضحت مواقف الشركات الأجنبية تجاه العمال العراقيين وأخذت تبذل الجهود الممكنة من اجل تقديم خدمات صحية مجانية لأعضاء الاتحاد وتطوير وضعهم الثقافي ، وأقامت العلاقات الوثيقة مع الجمعيات الأخرى وغير ذلك من الإعمال التي جعلت صوت العامل مسموعا من جديد .

يرجع سبب الإضراب الى استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية ، التي انعكست أثارها بصورة واضحة على العراق ، فانتشرت البطالة ، وهبطت أسعار المحصولات الزراعية هبوطا كبيرا ، وارتبك الوضع المالي ، فشعر البغداديون ولاسيما العمال ، بفداحة أجور التنوير التي تستوفيها شركة الكهرباء (28 فلسا عن كل وحدة كهربائية) فأصدرت نقابة (اتحاد العمال) بيان ا دعت فيه الى مقاطعة شركة التنوير اعتبارا من مساء الثلاثاء (5 كانون الأول 1933) ودعت الشعب الى التآزر والتضامن لاسترجاع الحقوق المغتصبة من قبل الشركة الأجنبية ، ووحدت الجمعيات العالمية والحرفية جهودها في (المجلس الأعلى لنقابة اتحاد العمال في العراق) الذي اصدر عدة بيانات للمقاطعة كما قام بتشكيل لجان للدعاية والإعلام .

قوبل إعلان الإضراب بتأثير جماهيري واسع ،ل عبت فيه الصحافة دورا كبيرا في حث الجماهير على المقاطعة ، ودعوة الشركة إلى تخفيض الأسعار ، ونجح

الإضراب الذي اشتركت فيه الجماهير الشعبية ، فاستعاضوا عن الكهرباء بالزيوت

والشموع والمصابيح النفطية (اللوكسات) مما اضطر الشركة الى تخفض فلسين عن كل وحدة كهربائية ، كما أجرت تخفيضات خاصة للمحلات التجارية والصناعات الوطنية ، الا ان هذا التخفيض لم يستجب للمطاليب الشعبية ، فأصدرت النقابة بيانا تضمن عدم الموافقة على التخفيضات التي جرت بين شركة الكهرباء الأجنبية والحكومية على أسعار الوحدات الكهربائية لان هذا التخفيض ضئيل جدا ولا يتناسب مع الطلبات الشعبية ، ولا يزال الغبن الذي كان يلحق بهم من قبل الشركة التي استنزفت ثروات الميلاد بغلاء الأسعار التي تتقاضاها وتذهب بها إلى الخارج .

وإزاء استمرار الإضراب ، قررت الحكومة تأليف لجنة وزارية لفحص إرباح الشركة ومعرفة دخلها ومصروفاتها ، وطلبت إلى نقابة (اتحاد العمال) ترشيح احد أعضائها للمساهمة في هذه اللجنة ، الا ان النقابة رفضت المشاركة في اللجنة الا إذا كان عدد العمال مساويا لعدد ممثلي السلطة ، وحاول وزير الداخلية ناجي شوكت إقناع العمال بإنهاء الإضراب ، فاجتمع مع رئيس النقابة محمد صالح القزاز ، ويورد ناجي شوكت تفاصيل الاجتماع بقوله "فلما جاء ... الى الدار أبديت له النصح اللازم وألمحت الى ان عملهم هذا يؤدي إلى الإخلال بالأمن وهذا الأمر يعاقب عليه في كافة قوانين العالم فاذا به يرد على نصحي وتحذيري قائلا : إننا لا نخاف احدهم ولا نهتم بأحد ، فأدركت توا ان النصح لايفيد ، وقررت القيام بضربة حاسمة فطلبت الى متصرفية لواء بغداد القبض على محمد صالح القزاز وثلاثة من زملائه وإبعادهم الى السليمانية " .

وعمدت الحكومة الى تعطيل الصحف التي أيدت الإضراب ، وأوقفت عدد من طلاب الكليات والمعاهد لاتهامهم بتأييد الإضراب ، وأغلقت في يوم (2 كانون الثاني 1934) جميع المنضمات العالمية ، واعتقلت عددا من أعضائها ، وقدم

المعتقلون الى المحاكمة ، وبعد عودة الهدوء وانتهاء الإضراب ، وعاد المبعدون الى بغداد ، وقررت الشركة تخفيض سعر الوحدة الكهربائية الى (24 فلسا بً دلا من 28 فلس اً) .

وبعد انتهاء إضراب الكهرباء تعرضت الوزارة إلى هزة عنيفة بسبب اختلاف الوزراء حول السياسة العامة للوزارة ، وعن الوزارة ، افتقارها إلى الانسجام بين أعضائها لوجود خلافات بينهم ، وقد تفجر هذا الخلاف حول مشروع الغراف بين رستم حيدر وزير الاقتصاد والمواصلات ، ونصرت الفارسي وزير المالية ، فالأول يريد تنفيذ المشروع ، والثاني يعارض ويرى أن تسليح الجيش العراقي أهم من مشروع الغراف في نضره . فانقسمت الوزارة على نفسها ، الامر الذي دفع جميل المدفعي الى تقديم استقالة حكومته في يوم (3 شباط 1934) .

تردد الملك أول الأمر في قبول الاستقالة ، وقرر التدخل لتهدئة الخلافات ومحاولة جمع الوزراء مرة أخرى ، ولكنه لم يستطع اذ ظهر له أن أسباب الخلاف كانت مفتعلة وقد بولغ فيها بدافع تعصب كل منهم تجاه الأخر ، لذلك وافق على الاستقالة في (19 شباط) فحاول الانكليز استغلال الفرصة ورغبوا بتولي نوري السعيد او ياسين الهاشمي الوزارة ، ولكن الملك امتنع عن تكليف أي منهما ، لان كليهما يسعى لاحتكار المناصب الوزارية لجماعته ، واتجه إلى إقناع المدفعي بإعادة تشكيل الوزارة من الشخصيات التي توافق على العمل مع البرلمان الموجود ، وطلب استبعاد الوزراء الذين سببوا الخلاف داخل الوزارة السابقة .

شكل المدفعي وزارته الثانية في يوم (21 شباط 1934) ، ولم تضم من الوزراء السابقين سوى جمال بابان . ويلاحظ على الوزارة الجديدة افتقارها الى شخصيات قوية ومهمة ، وقد التزم منهاج الوزارة بالمنهاج السابق ، ولم تحدث

خلال ايام هذه الوزارة أحداث تذكر ، ولم تقم بتنفيذ وعود الإصلاح . وقد ساءت الإدارة في العراق كثيرا ، وكثرت شكاوي الناس وتذمراتهم من بعض رؤوساء الوحدات الإدارية واستشرى الفساد والرشوة . وقد أشار نوري السعيد الى تردي الأوضاع الداخلية في العراق في عهد هذه الوزارة في رسالة بعث فيها الى ناجي شوكت الذي كان يمثل العراق في تركيا مؤرخة في (29 تموز 1934) وقال فيها :"والأغرب من هذا ان الانكليز بدأوا منذ بضعة أيام يتكلمون عن سوء الحالة وفوضى الإدارة ، واحتمال الانفجار في الداخل " . أشعر الملك رئيس الوزراء جميل المدفعي بان استقالته مرغوبة ، فسارع المدفعي الى تقديمها في (25 آب 1934) .

المادة المعروضة اعلاه هي مدخل الى المحاضرة المرفوعة بواسطة استاذ(ة) المادة . وقد تبدو لك غير متكاملة . حيث يضع استاذ المادة في بعض الاحيان فقط الجزء الاول من المحاضرة من اجل الاطلاع على ما ستقوم بتحميله لاحقا . في نظام التعليم الالكتروني نوفر هذه الخدمة لكي نبقيك على اطلاع حول محتوى الملف الذي ستقوم بتحميله .

المادة المعروضة اعلاه هي مدخل الى المحاضرة المرفوعة بواسطة استاذ(ة) المادة . وقد تبدو لك غير متكاملة . حيث يضع استاذ المادة في بعض الاحيان فقط الجزء الاول من المحاضرة من اجل الاطلاع على ما ستقوم بتحميله لاحقا . في نظام التعليم الالكتروني نوفر هذه الخدمة لكي نبقيك على اطلاع حول محتوى الملف الذي ستقوم بتحميله .

ولد غازي في مكة في 21 اذار 1912 وقد وصل العراق في 5 تشرين الاول 1924 وبعد صدور القانون الاساسي اصبح وليا للعهد ، اكمل دراسته ودخل الكلية العسكرية وتخرج ضابط برتبة ملازم في تموز 1932 وكانت له شعبية في صفوف الشباب .

بعد وفاة والده فيصل الاول في سويسرا في 7 ايلول 1933 اتصل بالسفير البريطاني في بغداد واخبره بالخبر ، وبدوره اتصل السفير البريطاني بالشخصيات السياسية في بغداد وطلب منهم اعلان غازي ملكا على العراق في احتفال بسيط ، وتستقيل الوزارة ويعاد تشكيلها . وفي 8 ايلول ادى الملك غازي القسم ملكا على العراق وفي 11 ايلول عقد مجلس الامة اجتماعا غير اعتيادي لاداء الملك اليمين القانوني ثم القى الملك غازي كلمة في المجلس اعلن فيها انه سيتبع سياسة والده في ادارة شؤون العراق .

قوبل تتويج الملك غازي بتردد من بعض السياسيين ولاسيما نوري السعيد وجعفر العسكري اذ وجدوا فيه انه لايمتلك تدريبا ولاتجربة تمكناه من فهم عقلية الشعب ، وبخاصة عندما لمسوا تاثره بافكار الضباط الشباب الذين كانوا يرافقونه دائما .

اما الموقف الشعبي فقد كان على النقيض تماما اذ وجد فيه الشعب بداية عهد جديد لسياسة تطمئن تطلعاته في ازالة كل معالم النفوذ الاجنبي .

انقلاب عام 1936 :

يعد حكمت سليمان المحرك الاساسي للانقلاب العسكري ، وقد بدات مرحلة جديدة في حياة حكمت سليمان السياسية بانضمامه الى حزب الاخاء الوطني الذي اسسه ياسين الهاشمي في عام 1930 ، واصبح وزيرا للداخلية في وزارة الكيلاني في 20 اذار 1932 ، وفي اثناء الحركات العسكرية التي جرت في حكومة الكيلاني تعرف حكمت سليمان على بكر صدقي وتوطدت علاقتهما بعد ذلك ، وحدث الخلاف بين حكمت وحزب الاخاء عند تاليف وزارة ياسين الهاشمي الثانية في 17 اذار 1935 وعدم استيزار حكمت لوزارة الداخلية كما اراد ، ونشط حكمت سليمان في مقاومة الوزارة الهاشمية ووحد جهوده مع جماعة الاهالي وانضم الى جماعة الاهالي في بداية عام 1935 وسخر امكانيات الجماعة لخدمة مآربه الشخصية في الاطاحة بالوزارة الهاشمية .

اما بكر صدقي اداة التخطيط والتنفيذ للانقلاب فكان ضابطا طموحا وكان يشعر بالغبن وبعدم تقدير خدماته من قبل الحكومة وبخاصة دوره الفعال في القضاء على حركات العشائر في الفرات الاوسط ، فضلا عن خشيته من توسع النشاط القومي لصلاح الدين الصباغ ورفاقه . واستغل بكر صدقي التذمر الذي يسود صفوف الجيش لتحقيق مآربه في القيام بانقلاب عسكري واقامة دكتاتورية عسكرية .

بدأ بكر صدقي بالاتصال بمن يثق فيهم من ضباط الجيش ففاتح الفريق عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الاولى الذي كان ساخطا على الوزارة لرفضها السماح له بالعلاج خارج العراق على نفقتها ، واتفقا على القيام بالحركة ووضعا خطة التنفيذ اثناء القيام بالمناورات الخريفية المعتادة في جبال حمرين واستغلال غياب رئيس اركان الجيش طه الهاشمي الذي كان خارج العراق ، وفي ليلة 29 تشرين الاول 1936 زحفت وحدات عسكرية من قره داغ وبلدروز الى بعقوبة واحتلتها ثم قطعت خطوط الاتصال مع بغداد وفي الساعة السابعة والنصف صباحا زحفت القوات الى العاصمة يقودها بكر صدقي واحتلتها بعد ان حلقت ثلاث طائرات من القوة الجوية والقت منشورات على بغداد تضمن البيان ماياتي :

– انتقاد الحكومة لاهتمامها بمصالحها وغاياتها الشخصية دون الاهتمام بمصالح الشعب .

– اقالة الوزارة وتاليف وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان .

– الطلب الى الموظفين بمقاطعة الحكومة وترك دوائرهم الى حين استقالة الحكومة وتاليف وزارة جديدة .

على اثر تلك التطورات اجتمع الملك مع نوري السعيد وياسين الهاشمي وجعفر العسكري والسفير البريطاني بالعراق وبعد مناقشات كثيرة اتفق على عدم مقاومة الانقلاب لعدم فائدتها ، واتهم السفير البريطاني الملك غازي بانه على علم بالانقلاب .

تطورت الاوضاع بقيام طائرات بالقاء اربعة قنابل امام مجلس الوزراء واخرى قرب دار الهاشمي والثالثة سقطت في نهر دجلة والرابعة امام البرلمان ، وازاء ذلك قدم الهاشمي استقالته للملك . وبعد استقالة الهاشمي كلف الملك حكمت سليمان لتشكيل الحكومة الجديدة ، لكن هذا التكليف لم يثن بكر صدقي عن دخول العاصمة بغداد على راس الجيش ، وعند قيام وزير الدفاع المستقيل جعفر العسكري بارسال كتاب الى بكر صدقي موقع من الملك لمنع دخول الجيش الى بغداد قام اعوان بكر صدقي بقتل جعفر العسكري .

وزارة الانقلاب (29 تشرين الاول 1936–17 اب 1937) :

ادت جماعة الاهالي دورا مهما في الاعداد للانقلاب وقد عقدت الجماعة اجتماعا في دار كامل الجادرجي لمناقشة الشخصيات السياسية التي ستشترك في وزارة الانقلاب في حالة نجاحه ، وتم الاتفاق على ان يكون حكمت سليمان رئيسا للوزراء وجعفر ابو التمن وزيرا للمالية وكامل الجادرجي وزيرا للاقتصاد والمواصلات ويوسف عز الدين وزيرا للمعارف وصالح جبر وزيرا

للعدل وناجي الاصيل وزيرا للخارجية وتركت وزارة الدفاع عبد اللطيف نوري وبكر صدقي رئيس اركان الجيش .

بعد تشكيل الحكومة قام بكر صدقي بابعاد الضباط القوميين من بغداد لخشيته من خطرهم ، ومن جانبه اعلن رئيس وزارة الانقلاب حكمت سليمان خطة حكومته التي لقيت ترحيبا من جماعة الاهالي وترحيب شعبي بها .

قامت وزارة الانقلاب بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة في 10 كانون الاول 1936 وانتهت الانتخابات في 20 شباط 1937 وفاز فيها ثلث النواب السابقين وحصل انصار بكر صدقي على 30 مقعدا بينما حصل انصار جمعية الاصلاح الشعبي على 12 مقعد .وبعد ذلك حدثت خلافات بين بين الاصلاحيين وبكر صدقي ، وازداد الخلاف بين الطرفين مما ادى الى استقالة كامل الجادرجي وجعفر ابو التمن ويوسف عز الدين وصالح جبر بسبب اجراءات الحكومة القاسية تجاه العشائر في الديوانية وقد قبل الملك استقالتهم .

وبسبب دكتاتورية بكر صدقي فقد قام الاخير بغلق جمعية الاصلاح الشعبي وصحفها واسقاط الجنسية عن بعضهم ، ومن جانب اخر لم ترض سياسة بكر صدقي الضباط القوميين لذلك دبروا اغتياله في 11 اب 1937 عندما كان مسافرا الى تركيا على راس وفد عسكري ، وذلك في القاعدة الجوية في الموصل ومعه قائد القوة الجوية محمد علي جواد ، فقدم حكمت سليمان استقالة حكومته في 17 اب 1938 وبذلك سقطت حكومة الانقلاب .

كلف الملك غازي جميل المدفعي لتشكيل الحكومة الجديدة فالفها في 17 اب 1938 وسمحت حكومته للسياسيين بالعودة الى البلاد ، كما اعلن عن العفو العام عن قتلة بكر صدقي .

جرت خلافات داخل الجيش بعد تكليف صبيح نجيب بوزارة الدفاع ، الامر الذي جعل قادة البجيش يجبرون جميل المدفعي على الاستقالة في 25 كانون الاول 1938 وذكر الاسباب التي جعلته يقدم استقالته .

كلف الملك نوري السعيد بتشكيل الوزارة الجديدة فالفها في 25 كانون الاول 1938 ودعا السعيد الى الالتزام بالقانون وقام باجراءات عديدة ، وقد اكتشف السعيد محاولة لاغتيال الملك اتهم بها حكمت سليمان ومجموعة معه وقد حكمت عليهم المحكمة العسكرية بالاعدام ، لكن بتدخل السفير البريطاني لم ينفذ به حكم الاعدام .

في 4 نيسان 1939 اعلن عن وفاة الملك غازي ، وقد اجتمع مجلس الوزراء على الفور وتسلم وصية مكتوبة من الملكة عالية جاء فيها ان ان الملك غازي كان يرغب في وصاية ابن عمه

عبد الاله بن الملك علي اذا حدث له حادث وابنه لايزال صغيرا ، وهكذا اصبح عبد الاله وصيا على العرش .

حدثت اضطرابات على اثر وفاة الملك غازي بعد اتهام بريطانيا باغتياله اذ جرى هجوم على مقر القنصل البريطاني في الموصل وادى الى قتله لكن السعيد قدم اعتذار لبريطانيا وتم تعويض اسرته ، وبعد وفاة الملك غازي قدم نوري السعيد استقالته وكلف من قبل الوصي باعادة تشكيلها ، وقامت الوزارة الجديدة باجراء انتخابات جديدة في شهر مايس 1939 وافتتح المجلس الجديد في 12 مايس من العام نفسه وكان اغلب اعضاء المجلس الجديد من جماعة نوري السعيد . وفي ايلول من العام نفسه اندلعت الحرب العالمية الثانية .